

الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر

للفترة 1990 — 2010

أ. زكريا دمدوم (جامعة الوادي)

د. شيخة خليفة بلقاسم (جامعة الجزائر 3)

الملخص:

إن موضوع التنمية الاقتصادية، نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادرها، واساليب تحقيقها وكيفية استدامتها والعوامل المدعمة لها وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية. تعزز هذا الاهتمام، بعد تبني غالبية الدول النامية للتحوّل من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق كبديل لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار، وبمرور الوقت ظهرت السياسات والبرامج الاقتصادية المرتبطة بأزمة الديون الخارجية منذ سنة 1982 من خلال اعلان المكسيك وبعض دول امريكا اللاتينية .

في هذا البحث، سنتناول بالدراسة الاطار النظري للإصلاحات الاقتصادية، ثم نحاول التفرقة بين اصلاحات الجيل الاول واصلاحات الجيل الثاني وربطها بالتنمية المستدامة في الجزائر، مع عرض لبعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990 الى 2010.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي، اصلاحات الجيل الاول، اصلاحات الجيل الثاني، التنمية المستدامة.

Abstract

The theme of economic development, won a big circle of interests in order knowing the source, and achievable methods, and how sustainability and the factors that support them and their relationship to economic reforms.

Promote this interest, after the adoption of the majority of backward countries, the transition from a centralized economy to a market economy as an alternative to achieve the development agreeing continuation, by the time polices and economic program arose. Associated with the external debt crisis since the year 1982 by announcing Mexico and some Latin American countries.

In this research, we will discuss the theoretical framework for the study of economic reforms, then we try to differentiate between first-generation reforms and reforms of the second generation and linked to sustainable development in Algeria with display some economic and social effects to apply program reparation economic in Algeria for the period from 1990 to 2010.

Key words:

Economic reforms, the first generation reforms , The second generation reforms , sustainable development.

مقدمة

تزداد أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد الى اخر، وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تعاني من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الانتاجية في ميادين عديدة، اضافة الى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية وانتشار البطالة والتبعية الاقتصادية الخارجية.

مرت العديد من دول النامية بتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، والتي تعرف بالجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية . اثبتت العديد من التجارب ان فشل الاصلاحات السابقة يعود اساسا لعدم القيام هذه الدول بالإصلاحات المؤسساتية ، لهذا بدا الاهتمام بالجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية الذي يهتم بالجانب المؤسساتي ومحاربة الفقر.

الاشكالية : لمعالجة هذا الموضوع وتحقيق اهدافه تطرح الدراسة الاشكالية الآتية :

ما مدى مساهمة الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر ؟

سنحاول الاجابة على هذه الاشكالية من خلال المحاور الرئيسية التالية :

— مفهوم الاصلاحات الاقتصادية — تحليل لمحتوى برامج الاصلاحات الاقتصادية، الجيل الاول والجيل الثاني

— التنمية المستدامة مفهومها وركائزها و — برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر واثارها الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 1990 الى 2010 .

1 — مفهوم الاصلاح الاقتصادي : كثيرا ما تتعدد التسميات والمصطلحات للدلالة على مفاهيم متقاربة ومتداخلة، وقد ورد في الادبيات الاقتصادية مصطلحات في هذا المعنى منها التصحيح الاقتصادي، التعديل الهيكلي، اعادة الهيكلة والتكيف الاقتصادي، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الاصلاح الاقتصادي باعتباره المصطلح الاكثر شيوعا في الوقت الحاضر.

يعني مصطلح الاصلاح في اللغة التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، من ثم فان الاصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه¹.

اما من الناحية الاقتصادية فان الاصلاح الاقتصادي، كما يعرفه البعض هو عملية اعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الانتاج المحدودة، واحتياجات المجتمع اللامحدودة، وبما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام². عموما يمكن التفرقة بين نوعين من الاصلاحات الاقتصادية :

1-1 — الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية :

منذ اواخر السبعينات عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، هذا

ما قادها الى وضع سياسات تصحيحية في معظم هذه البلدان، فكانت هذه السياسات محددة من قبل المنظمات الدولية على اساس رؤى اقتصادية ليبرالية³.

— محتوى الجيل الاول من الإصلاحات الاقتصادية: ان المبادئ الليبرالية التي تشكل اساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990 التي وضعت بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لخصت من طرف جون وليامسون في عشر نقاط في مجال السياسات التي كانت موجهة الى دول امريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989 ويتألف من المبادئ العشرة الاساسية التالية⁴:

المبدأ 1 : الانضباط المالي. المبدأ 2 : تركيز الانفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة والبنية التحتية المبدأ 3 : الاصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية، المبدأ 4 : معدلات فائدة موجبة وتتحدد في السوق، المبدأ 5 : معدلات صرف تنافسية، المبدأ 6 : تحرير التجارة ، المبدأ 7 : الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر ، المبدأ 8 : خوصصة مؤسسات الدولة ، المبدأ 9 : الغاء القيود التي تعيق المنافسة، باستثناء تلك المتعلقة بالصحة البيئية، وحماية المستهلك والاشرفا الحذر على المؤسسات المالية، المبدأ 10 : الحماية القانونية لحقوق الملكية⁵.

— قصور نتائج الجيل الاول من الإصلاحات الاقتصادية: هناك تأكيد متزايد من قبل المؤسسات المالية الدولية بان انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الاصلاح الاقتصادي ليس كافيا لوضع الدول النامية على طرق التنمية المتواصلة. كما مكنت برامج التعديل الهيكلي في الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الا انها ومن الجانب الاجتماعي ادت الى زيادة الفقر والبطالة بسبب الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الاسعار وكذلك تخفيض الانفاق الحكومي .

1 - 2 = الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية :

تعرف بإصلاحات الجيل الثاني لأنها تكملة لإصلاحات الجيل الاول، كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن، وقد كان نايم NAIM 1994⁶ اول من اكد على اهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الاول من الإصلاحات والذي اطلق عليه اسم الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

قام الجيل الثاني من الإصلاحات على ضوء الانتقادات الموجهة الى المؤسسات المالية الدولية في اعقاب الازمات نهاية سنوات التسعينات حيث نشأت الحاجة الى الجيل الثاني من الإصلاحات من مصدرين رئيسيين هما — الاعتراف المتزايد بان السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون اكثر جدية للتحويل المؤسساتي. — الرد على الانتقاد المتمثل في ان توافق واشنطن يؤدي تدريجيا الى الفقر، وضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية وبرامج مكافحة الفقر⁷.

ان الجيل الثاني من الإصلاحات ذو طبيعة مؤسساتية، وان الاهداف الاساسية الاجتماعية خاصة محاربة الفقر، يجب ان تكون هدفا رئيسا للجيل الثاني من الإصلاحات

الاقتصادية. يختلف محتوى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من مصدر لآخر، لكن يبرز بوضوح محوران تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية الدولية وهما الإصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر .

الجدول رقم 1 محتوى الجيل الأول والجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

محتوى الجيل الثاني	محتوى الجيل الأول
11 - حوكمة الشركات 12 - مكافحة الفساد . 13 - مرونة اسواق العمل . 14 - الانضمام الى ضوابط منظمة التجارة العالمية. 15 - الانضمام الى الرموز والمعايير المالية الدولية. 16 - فتح حساب راس المال بحذر . 17 - أنظمة اسعار الصرف غير وسيطة . 18 - استقلالية البنوك المركزية/ استهداف التضخم 19 - شبكات الامان الاجتماعي . 20 - محاربة الفقر .	1 - انضباط المالية العامة 2 - اعادة ترتيب اولويات النفقات العامة 3 - الإصلاح الضريبي . 4 - تحرير اسعار الفائدة . 5 - سعر صرف تنافسي . 6 - تحرير التجارة . 7 - الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل 8 - الخصوصية . 9 - الغاء القيود . 10 - حماية حقوق الملكية .

Source: Eric Berr et François Combarnous, " L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement: une évaluation empirique ", centre d'économie du développement. Bordeaux, 2004, p:16.

== محاور الجيل الثاني من الإصلاحات ==

أ - **دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي** : تشير العديد من الدراسات التطبيقية التي نشرت على الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في ترقية النمو على المدى الطويل . تلعب السياسات الحكومية دورا أساسيا في تحديد شكل مناخ الاستثمار، وعلى حقوق الملكية، وفرض الضرائب وبناء البنية التحتية . وسمات اوسع تتعلق بنظم الادارة العامة كالفساد والحكم الراشد .

نعتمد في هذا الجانب على المؤشرات المؤسساتية وهي ⁸:

— مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي . مؤشر مدركات الفساد. — مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال .
— مؤشرات التنافسية العالمية . — مؤشر المخاطر القطرية .

ب - **محاربة الفقر لتحقيق التنمية البشرية** : ان محاربة الفقر تساهم في تحقيق التنمية البشرية من خلال مقارنة الحماية الاجتماعية على ثلاث محاور، المساعدات الاجتماعية — الضمان الاجتماعي، والتدخل في سوق العمل ⁹ .

ان التشغيل والحماية الاجتماعية سبيلان حاسمان لتحقيق النمو لصالح الفقراء، فالحماية الاجتماعية تقلل بصورة مباشرة من حدة الفقر من خلال تحسين النتائج الصحية، وزيادة الالتحاق بالمدارس ورفع مستوى المعيشة، ويمكن ان تقدم الدعم الضروري لأفراد المجتمع الضعفاء الغير قادرين على العمل .

2 — مدخل نظري للتنمية المستدامة :

2 – 1 – تعريف التنمية المستدامة: "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي – الحاضر –

دون الاضرار والمجازفة بقدرة الاجيال القادمة – المستقبل – على الوفاء باحتياجاتها"¹⁰.
وتعرف بانها: "تلبية الاحتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الاجيال المستقبلية لضمان استمرارية انتاجية الطبيعة وفيما يخص تلبية حاجياتهم"¹¹.

يظهر لنا من خلال هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية انتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الانسان ، اي انها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الامكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم .

2 – 2 – ابعاد التنمية المستدامة: يمكن حصر اربعة ابعاد متفاعلة فيما بينها وهي :

أ – الابعاد الاقتصادية¹²: بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نجد – حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية – ايقاف تبديد الموارد – مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة .

ب – الابعاد الاجتماعية¹³: وتتمثل في – تثبيت النمو الديمغرافي – مكانة الحجم النهائي للسكان – اهمية توزيع السكان . فكرة العدالة الاجتماعية . – الاستخدام الكامل للموارد البشرية – الاسلوب الديمقراطي في الحكم –

ج – الابعاد البيئية: بالنسبة للأبعاد البيئية تشمل ما يلي – اتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي، حماية الموارد الطبيعية . صيانة المياه . – حماية المناخ من الاحتباس الحراري¹⁴ .

د – الابعاد التكنولوجية : وتتمثل في – استعمال تكنولوجيات انظف في المرافق الصناعية. – الاخذ بالتكنولوجيات المحسنة والنصوص القانونية الزاجرة – الحد من انبعاث الغازات الحيلولة دون تدهور طبقة الاوزون¹⁵ .

2 – 4 – اهداف التنمية المستدامة: من بين اهداف التنمية المستدامة ما يلي¹⁶:

– ابراز اهمية الموارد البشرية، والبحث عن قضايا الهامة المرتبطة اساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات .
– السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات اكثر الطبقات فقرا .
– البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شان الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث عن افاق جديدة للتعاون .

– عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة واثره على تطوير اليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية .

2 – 5 – مؤشرات التنمية المستدامة: تصنف مؤشرات التنمية المستدامة الى اربعة

مجموعات من المؤشرات¹⁷: اجتماعية، اقتصادية، بيئية ومؤسسية

— المؤشرات الاجتماعية : وتشمل العدالة الاجتماعية — الصحة — التعليم — الاسكان — الأمن — السكان .
— المؤشرات الاقتصادية : وتشمل الهيكل الاقتصادي — انماط الاستهلاك والانتاج —
المؤشرات البيئية : وتشمل الغلاف الجوي — المحيطات والبحار والسواحل . المياه العذبة —
التنوع الاحيائي —
المؤشرات المؤسسية : الاطار المؤسسي — القدرة المؤسسية .

3 — برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990 — 2010

3 — 1 — محتوى الجيل الاول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :

نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات وتعدد جوانب الازمة: اقتصادية، اجتماعية وسياسية، اتضح مع الوقت ان الاعتماد على اسلوب المعالجات الجزئية لن يكون مجديا، بل لا بد من اتباع استراتيجية لإصلاحا لاقتصاد يتكون شاملة ترمي الى معالجة معظم الاختلالات والفجوات الداخلية والخارجية¹⁸.

— اتفاقية التمويل المدعمة¹⁹ 1989: استفادت الجزائر بموجب الاتفاقية على 470.7 مليون وحدة سحب خاصة من جراء انخفاض اسعار صادراتها من البترول وارتفاع اسعار وارداتها من الحبوب، في المقابل قامت الجزائر باستهداف مراقبة توسع الكتلة النقدية، تقليص حجم الموازنة العامة، وتحرير الاسعار .

— اتفاق 06/3/1991²⁰: بسبب تراجع معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 4.4 % سنة 1989 الى 0.8 % سنة 1990 وهكذا وعلى اثر استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية تطلب الامر العودة من جديد الى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق جوان 1991 قدر حجم الدعم بنحو 300 مليون دولار.

برنامج التصحيح الهيكلي²¹: نظرا للأوضاع الاقتصادية المتردية ، استمر اتصال السلطات الجزائرية بالمؤسسات المالية فتمثلت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، اما خدمة الدين فوصلت 82.2 % ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 % من القوة العاملة.

— برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995: يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يمتد من افريل 1994 الى مارس 1995 الى استعادة النمو الاقتصادي والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية.

برنامج التعديل الهيكلي 1995 — 1998 : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي الى غاية 21 ماي 1995 الى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات، تخفيض التضخم الى 10.3 %، وتخفيض عجز الميزانية الى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994 — 1995، مع التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، ووضع اطار تشريعي للخصوصية .

محدودية نتائج الجيل الاول من الإصلاحات الاقتصادية: انعكست بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1994 – 1998 أبرزها²²:

النتائج الاقتصادية: لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها :

– انخفاض نسبة التضخم الى 6% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات المالية ليصل الى نسبة 2% سنتي 1999 و 2000 .

– الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 الى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997 وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد .

– الآثار الاجتماعية: **تفاقم ظاهرة البطالة :** اذا كانت عملية التصحيح مكنت ، بعد اربع سنوات من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الاوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام وذلك بسبب غياب استثمارات جديدة سواء ذات طابع عمومي او خاص، اضافة الى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر عملية اعادة الهيكلة . وتفاقم معدلات البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6% سنة 1988 الى 28.6% سنة 2000.

لهذا وجب التفكير في اللجوء الى الجيل الثاني من الإصلاحات لمحدودية نتائج الجيل الاول.

3 – 2 – البرامج التنموية: بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية والتي وعدت بتحقيق الانتعاش في اطار الجيل الاول من الإصلاحات عملت الجزائر على وضع برامج تنموية، هذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الازمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في اعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية. تتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001 – 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014) .

– برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001 – 2004): هو عبارة عن دعم يقدم الى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على²³:

– دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل .

– اعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

– اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز، واعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية، مستوى نضج المشاريع، في هذا الاطار تم توزيع الغلاف المالي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004

المبالغ المخصصة – مليار دج	القطاعات
31.3	البنى التحتية للموارد المائية
54.6	البنى التحتية للسكك الحديدية
45.3	الاشغال العمومية
131.2	المجموع الاول : التجهيزات الاولى للعمران
1.7	المجموع الثاني : الموانئ والمطارات والطرق
10	المجموع الثالث : الاتصالات
6.1	المحيط
16.8	الطاقة
9.1	الفلاحة (حماية الاحواض المنحدرة)
35.6	السكن
67.6	المجموع الثالث : احياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات
210.5	المجموع الكلي = المجموع الاول + المجموع الثاني + المجموع الثالث

Source: Le plan de la relance économique; les composantes du programme; OP.CIT, P 8.

تنمية الموارد البشرية: يتحدد المشاريع حسب حاجيات السكان (منشآت الصحية والتربوية ...) وتقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج. يتطلب تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية، لأجل انجازه بأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية وفي هذا الاطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي :

الجدول رقم 4 : السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

الوحدة : مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة ادارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشاركة

2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	---	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	----	-----	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

Source: Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes;
OP.CIT, P 20.

هيكل الاستثمارات المكلفة كالاتي :

الجدول رقم 5 : يوضح توزيع هيكل الاجمالي الاستثمارات
وفق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

المبالغ المخصصة (مليار دج)	هيكل الاستثمارات
155	تحسين ظروف المعيشة
74	الانشطة المنتجة
76	الموارد البشرية والحماية الاجتماعية
124	البنى التحتية
20	حماية الوسط
29	البنى التحتية للإدارة
478	المجموع

Source: Le plan de la relance économique; les composantes du programme;
OP.CIT., P 9 -10.

البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005 – 2009 : خلال فترة 2005 – 2009 تم اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب " والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار امريكي خصصت اساسا لإعادة التوازن الاقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، والحصول على الرعاية الصحية، والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين. خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 – 2009

النسبة %	المبلغ بالملايير دج	القطاعات
45	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع البرنامج الخماسي 2005 - 2009

المصدر : رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية

برنامج التنمية الخماسي: 2010 – 2014: يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010 الى 2014 من النفقات 21214 مليار دج اي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين اثنين هما²⁴:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار .

– اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار .
يخصص برنامج 2014 – 2014 لأكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف اطواره، التكفل الطبي والنوعي، وتحسين ظروف السكن والتزود بالمياه والموارد الطاقوية .

مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي

1990 – 2010: بعد استعراضنا لمسيرة الإصلاحات للاقتصاد الجزائري ومعرفة البرامج التنموية ، يمكن تقييم اداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999 – 2010 من خلال تحليل اهم المؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الايجابي ومؤشرات التنمية الاجتماعية.

مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة (1999 – 2010):

– معدل النمو الاقتصادي: يستخدم عادة للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي اهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثماري فالاداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار ، يوضح لنا الجدول التالي تطور مستوى دخل الفرد كمقياس لحجم السوق في الاقتصاد الجزائري .

الجدول رقم 7: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالجزائر

السنوات	عدد السكان - مليون نسمة	الناتج الداخلي الخام PIB مليار دولار	نصيب الفرد PIB بالدولار	معدل نمو الناتج %PIB
1999	29.965	48.845	1630.07	3.2
2000	30.416	54.749	1800.01	2.15
2001	30.879	54.745	1772.87	2.7
2002	31.357	56.748	1809.47	4.7
2003	31.848	67.802	2128.55	6.9
2004	32.364	85.144	2630.81	5.2
2005	32.906	102.721	3121.64	5.1
2006	33.8	114.831	3397.367	2
2007	34.4	131.568	3824.65	4.6
2008	34.916	158.699	4545.17	4.8
2009	35.645	161.245	4987.12	5.1
2010	38.120	165.983	5100.46	5.01

المصدر : رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية

ان هذا النمو الذي سجله الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله الى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر لوحده، بل لعدة اسباب واعتبارات منها العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع اسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الاخيرة حيث قدرت بحوالي 33.125 مليار دولار و 43.240 مليار دولار و 59.9 مليار دولار وذلك خلال الاعوام 2003 و 2004 و 2005 على التوالي. اضافة الى التغييرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية حيث تم تخفيضه وبنسب متفاوتة الى حوالي 25 % بعد فترة الإصلاحات .

الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام في الجزائر: الجدول التالي يوضح هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999 – 2010

الجدول رقم 8 : هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999 – 2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	هيكل PIB
8.1	7.8	8.4	8.1	8.4	8.3	10	10	10	9.8	8.8	10.6	الزراعة %
60.4	62	61	61	60.6	53.3	57	55	53	54.7	56.7	46.7	الصناعة %
31.5	30.2	30.6	30.9	31	38.4	34	35	37	35.5	34.5	42.7	الخدمات %

المصدر : عبد الرزاق مولاي لخضر، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - حالة الجزائر "، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص: 227 .

احتلت الصناعة اعلى نسبة 61 % من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2007 وارتفعت بنسبة 48 % اي قبل برنامج الاصلاح الاقتصادي الى 65.7 % في نهاية سنة 2000 وذلك باستحواذ الصناعات الاستخراجية على النصيب الاكبر في تشكيله حيث ارتفعت حصتها من 37 % قبل الاصلاحات سنة 1990 الى 47.2 % سنة 2005 وترجع هاته الزيادة الى ارتفاع العائدات النفطية الى مستويات قياسية
تطور التجارة الخارجية : تتنصف الجزائر كغيرها من الدول النامية بارتباط اسواقها باسواق الدول الأوروبية سواء تعلق الامر بالواردات او الصادرات . يبين الجدول التالي هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 1999 - 2010

الجدول رقم 9 : تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 1999 - 2010

الوحدة : مليون دولار

السنوات	المحروقات	سلع اخرى	الصادرات السلعية (المحروقات+سلع اخرى)	الواردات	الميزان التجاري
1999	12050	310	12360	9000	3360
2000	20950	620	21570	9270	12300
2001	18508	678	19186	9576	9610
2002	18110	610	18720	12010	6710
2003	23990	470	24460	13320	11140
2004	21550	670	32220	17950	14270
2005	45250	790	46040	19570	26470
2006	54000	1065	55065	21005	34060
2007	60205	1474	61679	27439	34240
2008	75730	2314	78044	27444	40600
2009	42960	2120	45080	36754	7780
2010	55093	2025	57218	37805	18200

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، الأعداد (2004 - 2010)
ان قراءة للميزان التجاري للاقتصاد الجزائري تفضي الى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده المباشر على قطاع واحد وهو المحروقات الذي يمثل ثلثي المداخل الضريبية للدولة 97 % من ايرادات الصادرات .
هناك تحسن مستمر في الميزان التجاري الجزائري ابتداء من سنة 1994 التي تعتبر بداية الاصلاحات الاقتصادية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في 1997 قيمة 5150 مليون دولار لكنه انخفض في السنة الموالية الى 1250 مليون دولار ويرجع ذلك الى الانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية اما في سنة 2003 فقد بلغ رصيد الميزان التجاري اعلى مستوى له خلال (1994 - 2007) بـ 111381 مليون دولار .

كخلاصة ان السبب الرئيسي في ارتفاع رصيد الميزان التجاري هو اداء الصادرات ، وهاته الاخيرة تتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط في الاسواق العالمية .

مؤشرات التنمية الاجتماعية للفترة 1990 – 2010 :

من خلال الاصلاحات الاقتصادية المتخذة سجلت اثارا اقتصادية وأخرى اجتماعية ادت الى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الفرد وانتشار الفقر .
الفقر في الجزائر : يعتبر الفقر من ابرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي، الا ان الإصلاحات المؤسساتية الاخيرة واهتمام الدولة بالجوانب الاجتماعية ، كان له الاثر الايجابي على معدلات الفقر ومستوى المعيشة .

تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته : يقاس الفقر في الدول فاذا كان متصاعدا او مرتفعا يعني تدني الوضعية الاجتماعية، وعكسيا انخفاضه يعني تحسن مستوى معيشة السكان، يبين الجدول التالي مؤشر الفقر البشري كالتالي :

الجدول رقم 10 : تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995 – 2008

البيانات	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر البشري	25.23	24.67	23.35	22.98	18.55	16.6	18.95	18
معدل طول العمر عند الولادة % احتمال الوفيات قبل 40 سنة	12.13	8.58	8.26	7.84	6.39	6.39	6.03	6
معدل الامية لدى الاشخاص البالغين 15 فما فوق %	----	34.50	33.4	32.8	26.0	23.7	27.20	25
نسبة عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب %	22.0	16.93	14.50	11.1	5.5	5.0	5.00	5
نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	13.0	13.00	--	6.00	3.50	3.50	3.7	4

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005، ص 30 / - التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص 40 / - النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص 15.

ان قيم مؤشر الفقر البشري بحسب المعطيات الوطنية قد بلغت 23 ، 25 % في 1995 ليتراجع الى 16.6 % في 2005 ثم يرتفع بدرجة طفيفة في 2006 وهذا ما يفسر تراجع نسبة الفقر الى 4 % في المتوسط السنوي ، سمحت هاته النتائج للجزائر بالحفاظ على المركز الاول من الدول السائرة في طريق النمو والتنمية البشرية والمتوسطة . لقد تراجع مؤشر الفقر في الجزائر من 25.2 % من مجموع السكان سنة 1995 الى 16.6 % سنة 2005 مما يعني تراجع فينسبة 4 %، حسب المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي التنمية البشرية : عرف مؤشر التنمية البشرية تحسنا كبيرا في الجزائر وذلك على مستوى السنوات الاخيرة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانفاق الحكومي التي باشرتها السلطات العمومية .

اظهر تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة تحسنا على المستوى الوطني خلال الفترة 2002 – 2008 وذكر بان النتائج المتوصل اليها نتائج مرضية ، خاصة في مجالات الصحة، والتربية .الجدول التالي يبين تطور التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1998 – 2008

الجدول رقم 11 : تطور التنمية البشرية والمؤشرات البعدية في الجزائر

السنوات	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
التنمية البشرية	0.689	0.695	0.705	0.750	0.761	0.760	0.778
معدل الحياة عند الولادة	0.778	0.783	0.792	0.830	0.827	0.845	0.847
الناتج الداخلي الخام	0.651	0.661	0.666	0.708	0.726	---	0.760
القدرة الشرائية	0.643	0.659	0.659	0.711	0.730	0.715	0.740
مستوى التعليم							

المصدر : – التقرير الوطني للتنمية البشرية 2007 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي / –
التقرير الوطني للتنمية البشرية 2006 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي / – النتائج العامة
للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008

يوضح الجدول ان قيمة (IDH)اي التنمية البشرية موجبة وفي تزايد مستمر والتي تسمح بالتعرف على العوامل المتطورة للسياسات العمومية التي تعكس التغييرات على مستوى التنمية البشرية اذ بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.778 في سنة 2008، مكتسبا في ذلك 1.29 نقطة سنويا على مستوى 2002، و2008، اما بالنسبة لمؤشر معدل الحياة عند الولادة فهو كذلك وتيرة ايجابية نتيجة السياسات الاجتماعية التي طبقتها الجزائر على المستوى السنوات الاخيرة مكتسبة في ذلك معدل 0.847 في سنة 2008، وتأتي هاته النتائج نتيجة فرض سياسات تعليمية صارمة بالإضافة الى سياسات محو الامية .

تطور التشغيل والبطالة: تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في ان واحد اذ نتيج معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة كما ان زيادة البطالة في المجتمع يهدد الاستقرار الاجتماعي ، تعود اسباب تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر الى :

– تبعات تنفيذ برامج الخصخصة: الذي ادى الى تسريع عدد كبير من العمال من الشركات ومؤسسات القطاع العام، فمثلا قد انتقل معدل البطالة من 17 % سنة 1986 الى 30 % سنة 1999.

– اخفاق برامج التصحيح الاقتصادي : ادت سياسات التعديل الهيكلي سنة 1994 الى انعكاسات كون ان التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فان التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة وغير المضمونة.

تطور معدل البطالة في الجزائر

الجدول رقم 11 : يوضح توزيع معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

توضح البيانات الإحصائية الارتفاع المستمر لنسبة البطالة ويعود هذا الارتفاع الى عاملين اساسيين هما: ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفت الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8 % سنويا، والتسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخصوصية العديد من المؤسسات وتقليص دور الدولة مما ينسجم والمرحلة الجديدة. من خلال الجدول ايضا نلاحظ ان معدلات البطالة في انخفاض وبشدة خاصة في عامي 2004 و 2005 وبلغت ادناها في 2008 حيث كان معدل البطالة 11.3 % وهذا ما يوحي بتحسين في سوق العمل بالجزائر وهذا نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة، بالإضافة الى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظرا للتسهيلات المقدمة في اطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر وتدخل الدولة في عقود التوظيف وبرامج التشغيل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 وبرنامج دعم النمو خلال 2005 – 2009 .

الخلاصة والنتائج: من خلال الاشكالية المطروحة تبينت لنا النتائج التالية :

- تبين ان هناك علاقة سببية بين الإصلاحات والتنمية، ان الإصلاحات الاقتصادية لا مناص منها ولا بديل عن تنفيذ سياسات داعمة مثل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديري .
- ان تبني الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية يؤدي الى المساهمة في تحقيق التنمية في مفهومها الشامل من جانب النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية ، مما يؤدي الى توفير مناخ للأعمال مناسب للمجالات ذات الصلة بالنمو .
- تندرج الإصلاحات المؤسساتية في صميم النقاش الدائر على مستوى الاقتصاد الجزائري والتي تؤكد على ضرورة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، حيث يمكن ادارج حوافز مؤسساتية .
- سجلت الجزائر تحسنا ملحوظا على الجانب الاجتماعي من خلال الحفاظ على الضمان الاجتماعي وتعزيزه، اهمية المساعدات والتحويلات الاجتماعية للدولة ، ووضع اجهزة للتشغيل والادماج لمحاربة الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية البشرية .

الهوامش والإحالات :

- 1 - جودة عبد الخالق، " الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة "، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 7، القاهرة، 1997، ص ص : 134 — 137.
- 2 - اكرام عبد العزيز، " الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل "، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص : 16.
- 3 - حاكمي بوحفص، " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، تونس "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الشلف، 2010، ص: 6 .
- 4-Eric Berr et François Combarnous, " L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement: une évaluation empirique ", centre d'économie du développement. Bordeaux, 2004, p: 2 -3.
- 5 – Ibid , p : 5 .
- 6 – Guillermo Ortiz, " Un nouveau souffle pour les réformes ", finances et développement; Washington; septembre 2003, p : 14-18.
- 7 - Eric Berr et François Combarnous, op.cit, p: 16.
- 8 - زورين ايمان، " دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية "، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2010—2010، ص — ص : 55 — 56.
- 9 - نفس المرجع، ص : 58 .
- 10 - عبد القادر محمد عبد القادر، " قضايا اقتصادية معاصرة "، كلية التجارة، الاسكندرية، 2005، ص : 205.
- 11 - نفس المرجع، ص : 206 .
- 12 - ف . دوجلاس موشيسيت، " مبادئ التنمية المستدامة "، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، القاهرة، 2000، ص : 17 .
- 13 - نفس المرجع، ص : 42 .
- 14 - بوحروود فتيحة، بن سديرة عمر، " التنمية البشرية كآلية لتفعيل الكفاءة المستدامة للموارد المتاحة "، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، ايام 7 — 8 افريل 2008 .
- 15 - محمد الصالح الشيخ، " الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها "، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط 1، الاسكندرية، 2002، ص : 94 .
- 16 - سايج بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012 — 2013، ص : 102 — 104 .
- 17 - سايج بوزيد، مرجع سابق، ص : 110 .

- 18 - محمد راتول، " سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 — 2003، ص ص : 234 — 235
- 19 - نفس المرجع، ص : 240.
- 20 - كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص : 13.
- 21 - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص : 20 .
- 22 - عبد الله بدعيدة، " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية بدول العالم العربي، تونس، 1999، ص : 111.
- 23 - Source: Le plan de la relance économique; les composantes du programme; Algérie, P 9 -10.
- 24 - بيان نتائج اجتماع مجلس الوزراء مارس 2010 .

